

الطب البيطري في مصر

[١٨٤٩ - ١٨٢٨]

دراسة وثائقية

د. عبد اللطيف محمد الصبّاغ

أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر

مقدمة :

ظلت الثروة الحيوانية المصدر الوحيد للطاقة وتشغيل عجلة الإنتاج في مصر منذ فجر التاريخ، وحتى دخول عصر الميكنة في القرن العشرين، ويمكننا القول أن الماشية شكلت إلى جانب النيل والفلاح والأرض أضلاع مربع الإنتاج. فكان للثروة الحيوانية دور أساسي في عمليات الحرث والري ونقل المحاصيل ودرسها، وتشغيل الطواحين والمعامل والمصانع وجر المدافع ونقل الأحجار وأخيراً توفير اللحوم والألبان. ومن هذا المنطلق تتضح أهمية الثروة الحيوانية في عصر محمد علي.

وكثيراً ما تعرضت الثروة الحيوانية لأوبئة فتاكة كادت تسبب كوارث اقتصادية، وقد أدرك محمد علي خطورة الأمر، فقرر إدخال الخدمات البيطرية، حفاظاً على الثروة الحيوانية وضماناً لزيادة الإنتاج الزراعي، لاسيما مع التوسع في رقعة الأرض الزراعية؛ ومن ثم وقع اختياري على هذه التجربة لتقييمها، مدفوعاً بأهمية الموضوع من الناحيتين الاقتصادية والعلمية.

بدأت الدراسة بعام ١٨٢٨ حينما استعان الباشا بطببيين بيطريين فرنسيين، وعهد إليهما بتدريب عشرة من أبناء مصر على هذا الفن الجديد في ثغر رشيد، حيث مضارب الأرز الأميرية، وتوقفت الدراسة عند عام ١٨٤٩ حينما أصدر عباس الأول قراراً بإغلاق مدرسة الطب البيطري، وطرد جميع الأطباء البيطريين من المصالح الأميرية. وجاءت الدراسة في تمهيد وأربعة محاور وخاتمة.

تمهيد :

شكلت الثروة الحيوانية المصدر الوحيد للطاقة المستخدمة في مجالات الزراعة والصناعة والجيش والنقل؛ فعمليات حرث الأرض وتسويتها وتسميدها وربها ونقل المحاصيل ودرسها قامت على عاتق الحيوان، وكانت الإبل والخيل والبغال والحمير وسيلة المواصلات البرية آنذاك. وقد شهد عصر محمد علي عدة تجارب لاستخدام قوة الرياح، لكنها لم تأت بنتائج مرضية^(١) وفي مجال الصناعة كانت الثيران والبغال مصدر الطاقة لتشغيل الطواحين ومعامل ضرب الأرز وورش صناعة السفن والأسلحة وغيرها؛ فقد طلب ناظر الماشية ١٣٠ ثوراً لإدارة الأشغال الأميرية، وطلب ناظر معمل البنادق ببولاق ثمانية ثيران لإدارة الدولاب الخاص بثقب مواسير البنادق.^(٢) وطلب مأمور الديوان الخديوي من ناظر الماشية إرسال ٣٢ حصاناً لتشغيل طواحين الحكومة بالإسكندرية.^(٣)

وفي الجيش استحدث محمد علي سلاح الفرسان الذي استولى على معظم الخيول المصرية، كما استخدمت البغال في جر المدافع الثقيلة ونقل الأحجار والمؤن والذخيرة، الأمر الذي يظهر في طلب مدير ديوان البحر ثلاثين بغلة من ديوان الماشية، وفي حالة عدم وجودها يرسل خمسة وخمسون حصاناً لنقل المدافع الواردة من أوروبا ونقل الحجارة اللازمة لإنشاء حصون واستحكامات.^(٤) وأخيراً تعتبر الثروة الحيوانية مصدراً للمأكل والملبس، ممثلة في اللحوم والألبان والصوف والوبر والجلود، ولاسيما أن منتجات الألبان إلى جانب خضراوات

الأرض تمثل غذاءً أساسياً للفلاح، وإن قل اعتماد المصريين على الحيوانات كمصدر للحوم في تلك الفترة لسببين:

الأول: كان الهدف الأول من تربية الماشية استخدامها في خدمة الزراعة، فلا تذبح إلا الحيوانات التي انتهت مدة خدمتها، بضعفها وهزالها، فيؤمر بتوريدها للجزارين، كما حدث لثلاثين رأساً من الإبل والثيران المسخرة في بناء قنطرة إتشاص الرمل ببليبس.^(٥)

الثاني: ضيق ذات اليد، وقد عوض المصري نقص اللحوم بالثروة الداجنة، إضافة إلى ما يصطاده من الأسماك والطيور البرية.^(٦)

تعرضت الثروة الحيوانية في مصر في النصف الأول من القرن التاسع عشر لتحديات خطيرة، إثر نفوق أعداد كبيرة من الماشية، في صورة وبائية، ولاسيما المستورد منها من السودان. ولاشك أن هذه الظاهرة ليست خاصة بفترة الدراسة فحسب، بل هي ظاهرة عامة في تاريخ مصر، حاول محمد علي إيجاد حل لها. واختلفت التقديرات حول أسباب الظاهرة وطرق العلاج، لكن الإدارة أجملتها في أسباب شخصية وأخرى مرضية، ورأت أن حل المشكلة يكمن في عدة إجراءات تضمن تعويض النقص العددي والحفاظ على النوع لعل أهمها:

١- إصدار مراسيم وقوانين إدارية بمنع ذب الولود من إناث البقر والجاموس وصغارها، فأصدرت الحكومة في الثاني من شعبان ١٢٤١هـ / ١٨٢٥م قراراً بمنع ذبح إناث الماشية، ومنع ذبح الأغنام طوال شهور السنة فيما

عدا رمضان،^(٧) ثم صدر قرار آخر في ١٣ ذو الحجة ١٢٤١هـ/ ١٨٢٥م بمنع ذبح العجول الصغيرة إناثاً أو ذكوراً، منعاً لانقراض النسل، ووزعت الأوامر على مأموري الأقاليم.^(٨) وتؤكد الأمر في لائحة زراعة الفلاح عام ١٨٣٠م بضرب من يذبح إناث البقر والجاموس والعجول مائة كرجاج. وأصدر المجلس العالي قراراً بنذب مشايخ الحارات لمعاونة البصاصين (المخبرين) في منع ذبح الماشية المهربة، ومعاينة المتساهلين من المشايخ بالضرب مائة كرجاج. ويضاعف الضرب للبصاصين ثلاثة أضعاف.^(٩) ولم تستثن من المنع سوى الحيوانات غير الصالحة للأشغال أو التكاثر، وحتى هذين النوعين منع ذبحه قبل تسمينه، منعاً لإهدار المال العام، ويعاقب من لا يتبع هذه الأوامر من المديرين بالضرب أربعمائة نبوت، ويخصم من راتبه ستة أشهر.^(١٠)

٢- استيراد أعداد كبيرة من الماشية السودانية، فتم إنشاء ديوان مأمور الماشية بدنقلة، لشراء مايلزم وإرسال فاتورة بثمنها لديوان المواشي بمصر. كما تم إنشاء "مصلحة الماشية السودانية" بالجيزة، لاستقبال الماشية وتوزيعها على الجهات.^(١١) وعندما اقترح البنك الكتخدا جلب عشرة آلاف رأس من بقر كردفان لتعويض ما أودى به المرض من الماشية في الوجهين البحري والقبلي، اشترط المجلس العالي في قراره أن تتخذ التدابير الكفيلة بوقاية الماشية بلاء الجوع والعطش على طول الطريق^(١٢) ثم أنشأت الحكومة عشرين محطة على طول الطريق من دنقلة إلى الجيزة، عينت لكل منها ناظر وكلافين، وكانت تخبرهم كل مدة بالمأمورين من قبلها

بإحضار الماشية من السودان فيقدمون لهم المؤن اللازمة والعون على طول الطريق من محطتهم إلى المحطة التي تليها، على أن يأخذ ناظر المحطة سندات بكل ما قدمه لهم، لخصمه من مال الميري. وتبقى الحيوانات التي أصابها الهزال بالمحطة حتى تسترد قوتها، ثم يرسل بها مأمور مخصوص. (١٣)

ولم تأت هذه الإجراءات وحدها بنتائج مرضية فقرر محمد علي مواجهة الأمراض الوبائية بإدخال الطب البيطري إلى مصر على أسس علمية. وإن انفق - القنصل الروسي - دو هاميل في الرأي مع الإدارة المصرية في ضرورة إدخال الطب البيطري، لكنه أضاف سبباً آخر لضعف الماشية في مصر وهزالها، تمثل في سوء التغذية الناتج عن قلة ما يزرع من نباتات العلف، مع عدم توفر المراعي الطبيعية. (١٤)

وفيما يلي محاور الدراسة :

أولاً: تعليم الطب البيطري

عندما لاحظ محمد علي زيادة نسبة نفوق الماشية، نتيجة للأمراض، استعان بالحكومة الفرنسية عام ١٨٢٨م، فأرسلت إليه طبيبين بيطريين؛ هما هامون Hamont وپريتو Pretot، فخدم الأول في مصر أربعة عشر عاماً، فيما مرض الثاني بعد فترة وسافر إلى بلاده حيث وافته المنية، وهما من خريجي مدرسة ألفور، وخدم هامون بفرق الفرسان بالجيش الفرنسي. فلما

وصل الطبيبان عينت لهما الحكومة ثغر رشيد، لعلاج قطعان الماشية التي تدير مضارب الأرز، وبعد مضي شهر على إقامتهما آثر محمد علي الاستفادة منهما في تدريب شباب مصري على هذا الفن، فأرسل إليهما عشرة شباب من تلاميذ مدرسة الجهادية، فكانوا نواة لتعليم الطب البيطري الحديث في مصر.^(١٥) وفيما يلي عناصر العملية التعليمية :

أ- المدارس :

بدأت الدراسة البيطرية في رشيد داخل مبنى متواضع، ثم بدأت الإدارة في إعداد مدرسة متكاملة، احتوت على غرف للدرس وأخرى للإدارة، ومبيت لهيئة التدريس والطلاب، وألحقت بالمدرسة فناء أقيم به هيكل عظمي لحصان، عهد إلى أحد المتخصصين بتركيبه والإشراف على صيانته، بمرتب شهري قدره ٣٠٠ قرش.^(١٦) وعُهدت إدارة المدرسة إلى هامون منذ البداية في النواحي العلمية والفنية، وعاونه في النواحي الإدارية والضبط والربط خسرو أغا (ناظراً) وللمدرسة بواب وعامل نظافة وسقاء وطباخ.^(١٧) ويعين الناظر من بين الرتب العسكرية المتقاعدة بنصف مرتب.^(١٨) وعُهد إلى محافظ رشيد بالإشراف على المدرسة إشرافاً كاملاً، فيما يختص بتجهيزات المدرسة وسكن الأطباء والطلاب وصرف المرتبات والتعيينات والإشراف على الإدارة، والربط بينها وبين السلطة العليا.^(١٩)

وفي عام ١٨٣١ انتقلت المدرسة إلى أبي زعبل، بناء على اقتراح رئيس لجنة الامتحان في العام الثاني، بضرورة دمجها بمدرسة الطب البشري، لصالح الدراسة، نظراً لتشابه كثير من مناهج الدراسة في كلتا المدرستين. لكن

الاقتراح نُفذ جزئياً في العام المذكور، فنُقلت مستقلة عن الطب البشري، بسبب تمسك هامون، الذي رفع مذكرة إلى إبراهيم باشا أوضح فيها أهمية الطب البيطري لقطر زراعي مثل مصر. بُني مجمع بيطري في أبي زعل، مكون من قاعات للدرس ومدرج وصلات للتشريح، ومعمل للكيمياء له مدخنة، صممها وعمل على صيانتها أحد أساتذة المهندسخانة، إضافة إلى صيدلية ومستشفى يسع ١٤٠ حصاناً، بهدف مزدوج يرمي إلى توفير التدريب العملي للطلاب، وعلاج خيول الحكومة، وأُلق بالمجمع قاعات سكن لهيئة التدريس والطلاب. وزاد عدد التلاميذ إلى خمسين، كما زاد أعضاء هيئة التدريس. (٢٠)

وفي عام ١٨٣٥ أنشئ شورى المدارس للنظر في شؤون كافة المدارس ومصالحها، فطلب ناظر الشورى من ناظر الطب البيطري موافاته بكل ما يتطلب عرضه على السلطة العليا، وما يطلبونه منها. (٢١) استمرت المدرسة في أبي زعل حتى انتقلت مدرسة الطب البشري إلى القصر العيني عام ١٨٣٧، فاقترح شورى الأطباء نقل مدرسة الطب البيطري مع البشري، ونقل مستشفى شبرا خلف الجيارة الواقعة عند السواقي السبع بقم الخليج، لأن بعض العلوم التي تدرس في الطب البشري ضرورية لتلاميذ الطب البيطري. فاستدعى ديوان المدارس ناظر الطب البيطري وتداول معه الأمر، وبعد حساب مصروفات نقل المدرسة والمستشفى، اتفق الرأي على بقائهما بشبرا نظراً لكثرة التكاليف، أما مسألة الدروس المشتركة، فيدرس طلاب الطب البيطري سنة إعدادية في الطب البشري، ثم ينتقلون لشبرا بعد اجتياز الاختبار. (٢٢)

لم يستقر الأمر لمدرسة الطب البيطري بشبرا، فصدر أمر عال في عام ١٨٤٩ بتخفيض عدد تلاميذها ونقلها إلى الوجه البحري، فقام عشاوي أفندي مدير المدرسة بالبحث عن مكان مناسب لها، وبعد رحلة استقر الرأي على نقلها إلى إسطبلات منوف. اصطحب إبراهيم أفندي معاون المدرسة ستة عشر تلميذاً والخيول والمهمات اللازمة وتعييناتهم ومعهم طباخ وسقا وبروجي، وُرُفت باقي الخدم. وبقي التلاميذ الآخرون في المستشفى للعمل. وتم تقليص هيئة التدريس فاقترنت على مدير وعضو ومعيد. (٢٣)

ب- أعضاء هيئة التدريس :

اقتصرت التدريس في البداية على هامون وبريتو، يعاونهم مترجم إيطالي الجنسية اسمه ميخالي باجو، له دراية باللغتين العربية والفرنسية. وعُين الشيخ مصطفى كساب، لصياغة الترجمة بلغة عربية سليمة يفهمها الطلاب. ومع نقل المدرسة إلى أبي زعل رأّت الإدارة بعد ذلك استبدال المترجم الأجنبي لضخامة مرتبه، باثنين من المصريين. وزاد أعضاء هيئة التدريس إلى خمسة أعضاء إضافة إلى هامون المدير وأربعة معيدين ومترجمين ومصححين وطبيب بيطري. (٢٤)

وقد أسند لهيئة التدريس العمل بالمستشفى والإسطلب الملحقين بالمدرسة، وكذلك استقبال التقارير الشهرية للأطباء البيطريين في أنحاء القطر والجيش، عن الماشية النافقة والمريضة، وكذلك تقارير مفتشي الأطباء، وفحصها وإرسالها بالتعليقات اللازمة إلى ديوان المدارس، ثم تُقدّم خلاصة هذه التقارير للأعتاب، وينتدبون بالمناوبة للتفتيش على الأطباء البيطريين في الأقاليم (٢٥)

أما بالنسبة لمرتبات هيئة التدريس الأجانب فتراوحت بين ألف وألف وخمسمائة قرش، أما المصريون فاختلفت مرتباتهم حسب الرتبة، إذ كانت الروح العسكرية مسيطرة على كادر التدريس؛ فيتدرجون في رتب عسكرية تعادل الدرجات العلمية، يبدأ المعيد برتبة ملازم ثان، ويمرتب مائة قرش، ثم يرتقي إلى ملازم أول بمرتب مائة وخمسين قرشاً. ثم يوزياشي (نقيب) بمرتب يتراوح بين ٣٠٠ - ٥٠٠ قرش، وأعلى درجة وصل إليها مصري كانت صاغ قول (رائد) بمرتب تراوح بين ٥٠٠ قرش و ٧٥٠ قرشاً. أما المترجم المختص - من المصريين بالطبع - والمصحح فكان راتب الواحد منهما يتراوح بين مائة ومائتي قرش. (٢٦)

وكانت لجنة الاختبار تضم سنوياً أساتذة من الطب البشري والبيطري، وتضع اللجنة تقريرها عن نتيجة الطلاب، ومقترحاتها لتحسين أوضاع المدرسة، ليرفعهما ناظر المدرسة إلى ديوان المدارس^(٢٧) ففي عام ١٨٤٣ اقترحت اللجنة زيادة أعضاء هيئة التدريس إلى خمسة أجانب وأربعة من المصريين، حسب نصاب المدرسة، وزيادة مرتب محمد أفندي العشماوي إلى ألف قرش وصرف بدل تعيين لرتبته صاغقول (رائد) مع تعيينه رئيساً للمدرسة خلفاً للمدير الأجنبي لحين حضوره من الخارج، وأن يمنح أحمد يوسف أفندي رتبة يوزياشي (نقيب)، بدلاً من ملازم ثان، وأن يستكمل العدد من الأطباء البيطريين المهرة بالأقاليم، مثل على حسين مفتش أطباء كفر الشيخ، وعبد الفتاح أفندي المترجم، الذي تعلم الطب البيطري في الخارج، على أن تزداد مرتباتهم. (٢٨)

وافق ديوان المدارس على كل ما سبق ما عدا زيادة المرتبات وزيادة المدرسين الأجانب، فيما رفض منح أحمد يوسف رتبة يوزباشي دفعة واحدة، واستحسن منحه رتبة ملازم أول، مع زيادة مرتبه خمسين قرشاً فقط. ورفض الديوان زيادة مرتب محمد عشاوي ورتبته قائلاً: "مهما يكن من كفايته واجتهاده فإنه لا يقاس بالأجنبي، وهو بعد من أفراد الناس، فلا ترجع منافعه للحكومة بل إلى العامة فحسب، فضلاً عن افتخاره بين العامة باكتسابه كل هذه الفنون، فينعم في ظلال الخديوي السنوية بماهية قدرها ٧٥٠ قرشاً"^(٢٩) والملاحظ من الوثيقة مدى الجور الواقع على عشاوي ورفاقه من المصريين في المرتب والرتبة، لا لشيء إلا لأنهم من المصريين، واعتبر الديوان أن ما حازوه من شرف بين العامة يكفيهم.

وفي أعقاب معاهدة لندن ١٨٤٠ تكونت لجنة من شورى المدارس إضافة إلى ممثل الباب العالي ونظار المدارس، لتخفيض النفقات، وقررت اللجنة تخفيض عدد المدرسين الأجانب في الطب البيطري إلى واحد فقط هو لايتو، إضافة إلى لامزج المشرف على الإسطنبول.^(٣٠) وقد شهد عام ١٨٤٣م تمصير منصب مدير مدرسة الطب البيطري، فشغله أمين بك ثم أحمد أفندي ثم محمد العشاوي، وبعد تقليص هيئة التدريس بالمدرسة عام ١٨٤٩ عند نقل المدرسة إلى منوف تم الاستغناء عن معلم اللغة الفرنسية، فأرسل إلى مدرسة الألسن.^(٣١) وإذا كانت الحكومة قد وفرت المسكن والمأكل للمدرسين، فإنها خصمت أثمان الكتب وأدوات الجراحة من مستحقاتهم.^(٣٢)

ج- الطلاب :

تم اختيار أول عشرة طلاب من مدرسة الجهادية وإرسالهم إلى رشيد لتعلم البيطرة، أما بعد ذلك فكانت المدرسة التجهيزية^(٣٣) هي المصدر، فمدرسة الطب البيطري تحدد العدد المطلوب، شأنها في ذلك شأن باقي المدارس، وبناء على توجيهات ديوان المدارس تتشكل لجنة من عضوين من مدرسة الطب البشري والبيطري إضافة إلى ناظر المدرسة التجهيزية، لاختيار العدد المطلوب، ويرسل كشافاً بالأسماء إلى ديوان المدارس وصورة إلى مدرسة الطب البيطري.^(٣٤)

ووفرت الحكومة للطلاب المسكن والمأكل والمشرب، بما في ذلك الأدوات المطلوبة، فيأكل كل عشرة طلاب في قروانة، ويصرف لكل طالب طبق صفيح وملعقة خشبية^(٣٥) وحرصت الإدارة على سلامة الطعام؛ فعندما شكا ناظر الطب البيطري من اللحوم الواردة للطلاب من السلخانة، وتبين عدم صلاحيتها، تم التنبيه على المتعهدين بعدم تكرار ذلك.^(٣٦) كما صرفت الحكومة للطلاب الكتب وأدوات الدراسة مجاناً وملابس مناسبة، إضافة إلى راتب شهري قدره ٤٠ قرشاً لطلاب الفرقة الرابعة، و ٥٠ قرشاً للثالثة، و ٦٠ قرشاً للثانية و ٧٥ قرشاً لطالب الفرقة النهائية. لكنها عادت وخفضت هذه المبالغ تقليصاً للنفقات فقلت إلى ١٥ و ٢٠ و ٢٥ و ٣٠ قرشاً للسنوات الأربع على التوالي.^(٣٧)

ووفرت الحكومة المبيت للطلاب ومنعتهم من الخروج، وعندما التمس بعض أولياء الأمور أن يبني أبناءهم عندهم ليلة الخميس كل أسبوعين، وافق ديوان المدارس، لكنه أعطي للناظر الحق في منح الإجازة إذا كان التلميذ

مضمون من أهله، ويمنع من الإجازة أبناء الأقاليم، لصعوبة وصولهم لذويهم فيمضونها في الأسواق، بما يخل بشرف المدارس، محل الأدب والأخلاق والعلوم والفنون على حدٍ سواء. وتم تعويض الطلاب بالسماح لهم بالخروج في الفسحة جماعة مع ضابطهم للنزهة والعودة قبل الساعة الحادية عشر مساءً، ويُعاقَب المخالفون، ولا يمنح الطالب إذناً بالخروج وسط الأسبوع إلا لعذر ضروري.^(٣٨)

أقر ديوان المدارس معاقبة الطلاب في حالات الهرب والخروج على القانون، وأعطى للنظار سلطة معاقبة الطالب حتى مائة جلده وحبسه بالمدرسة، بمعنى عدم السماح له بمغادرتها، وإن كانت الجريمة يزيد عقابها عن ذلك تحول بتقرير مرفق إلى ديوان المدارس، فيقرر ما يجب عمله.^(٣٩)

وعندما زادت حالات الهروب من المدرسة طلب ديوان المدارس من إدارة المدرسة أن تأخذ من والد التلميذ إقراراً بإعادته إلى المدرسة عند الهرب، فإن رفض الوالد ضمانه، يُمنع التلميذ من الخروج من المدرسة مطلقاً، فإن هرب فمسؤولية المدرسة.^(٤٠) ولما هرب تلميذ واتضح أنه كان مقيماً عند طبيب نبروه البيطري، عُوقب الطبيب المتستر على التلميذ بالضرب مائتي زخمه^(٤١) وحُبس شهراً في مقر عمله بلا راتب. ثم استصوب الديوان ضربه ثلاثمائة زخمه فقط، دون حبس لكونه حديث التخرج وتحت التدريب، على أن يشدد العقاب إذا تكرر الخطأ.^(٤٢)

وحاول ديوان المدارس الحفاظ على القيم والأخلاق، فعندما قام ثلاثة تلاميذ بالرقص في زفة خارج المدرسة، رأى الديوان أدباً لهم وعبرة لغيرهم

ضرب كل منهم خمسين زخمة أمام طابور المدرسة، وحبسهم في المدرسة شهراً، لا يخرجون منها ليلاً أو نهاراً، مع مراعاة التخفيف عن التلميذ المستجد ، الذي لا يعرف القانون فيضرب ويحبس خمسة عشر يوماً فقط، على أن يقرأ هذا القرار على التلاميذ، ويؤكد عليهم بأن من يقوم بمثل هذا العمل يجازى بأكثر من ذلك، فالمدارس لا يكتفى فيها بتعليم الدروس وإنما هي للتربية والأدب أيضاً، حيث أن ما ارتكبه هؤلاء مخل بالعرض والمروءة وخلاف التربية المأمول حصولها"^(٤٣)

أما التقديرات المعتمدة لطلاب البيطري وغيرهم (جدول رقم ١) فكانت تبدأ بالمسميات التالية: فوق الأعلى، والأعلى، وعالٍ، وأوسط، ودون، ودون الدون. وهي تعني على التوالي؛ ممتاز، وجيد جداً، وجيد، ومقبول، وضعيف، وضعيف جداً. ونقرأ في أحد التقارير عن تخريج دفعة الفرقة الأولى وعددها اثنا عشر طالباً وغياب طالب واحد، بما يوضح أن الدراسة كانت تبدأ بالفرقة الرابعة وتسير تنازلياً. وتم تعيين الطالبان الحاصلان على فوق الأعلى في درجة ملازم ثانٍ (معيد) وكتب شورى المدارس إلى دواوين العموم عن المتخرجين لإلحاقهم على الآليات والجهات الأخرى حسب الحاجة. ورأت اللجنة منح الطالب الأول على الفرقة الثانية درجة شاويش،^(٤٤) ومنح الطالبان الثاني والثالث بالفرقة ذاتها درجة أونباشي^(٤٥) أما الطالب الراسب سنتين متتاليتين في فرقة واحدة قررت اللجنة رفعه -حسب قانون المدرسة- وإرساله للعمل تمرجي بيطري (ممرض) بمدرسة السواري (الفرسان)^(٤٦) واستعانت هيئة التدريس بأوائل الفرق في إعادة الدروس على مسامح زملائهم، وفي بعض

الجوانب الإدارية كحفظ النظام وغيره.^(٤٧)

جدول (رقم ١)

تقديرات طلاب مدرسة البيطري عن عام ١٢٥٥هـ / ١٨٣٩م.

التقدير/ الفرقة	الرابعة	الثالثة	الثانية	الأولى
فوق الأعلى [ممتاز]	-	-	-	٢
أعلى [جيد جداً]	١٢	١١	٢٠	٨
عال [جيد]	٥	٥	٣	٢
أوسط [مقبول]	٥	-	١	-
دون [ضعيف]	١	١	-	-
دون الدون [ضعيف جداً]	-	١	-	-
غياب	-	١	-	١
إجمالي	٢٣	١٩	٢٤	١٣

المصدر: مستخلص من: محفظة ٥٩ أبحاث (التعليم) ملف ٢، نتيجة امتحان مدرستي الطب البيطري والزراعة، ١٠ ذو القعدة ١٢٥٥

أما عدد طلاب المدرسة البيطرية فقد وصل ذروته عام ١٨٣٧ في السنوات الأربع (١٢٢) طالباً ثم أخذ يتناقص تدريجياً وفقاً للوائح عام ١٨٣٦ التي حددت العدد خمسين طالباً فقط.^(٤٨) غير أن العدد تدنى إلى ثلاثة عشر

طالباً عام ١٨٤٣ الأمر الذي جعل أعضاء شورى المعاونة يتهمون المدرسة بالفوضى، فرد ديوان المدارس موضحاً سبب الأزمة بأن حاجة الجفالك دعت إلى تخريج عدد كبير من المدرسة حتى قبل إتمام الدراسة. ولم تستطع المدرسة تعويض العدد بسبب إلغاء المدرسة التجهيزية في الترتيب الأول عام ١٨٤١ - وفق قرار اللجنة التي اشترك فيها ممثل الباب العالي في أعقاب معاهدة لندن - لكن في الترتيب الأخير عام ١٨٤٢ استقر الرأي على ضرورة إعادة المدرسة التجهيزية. وأدخل فيها مائتي تلميذ من صغار السن. وصدرت توجيهات محمد علي بأن تضم مدرسة الطب البيطري خمسين طالباً مرة أخرى. وبما أن المدرسة المذكورة بها عدد كافٍ من المعلمين، تم اختيار ستة عشر تلميذاً من تلاميذ الفرقة الثالثة التجهيزية وإلحاقهم بمدرسة الطب البيطري. (٤٩)

د - مناهج الدراسة :

تطلبت الدراسة في الطب البيطري أن يدرس الطالب سنة إعدادية في الطب البشري، وفي عام ١٨٤٦ اقترحت لجنة الاختبار إلغاء هذه السنة، والاكتفاء بنقل أحد أساتذة الطب البشري إلى مدرسة الطب البيطري، لتدريس علوم الطبيعة والكيمياء والنبات. أما اللغة الفرنسية فكانت تدرس في كل السنوات^(٥٠) على اعتبار أنها لغة المدرسين. أما المواد الأساسية فكان يُدرّس في الفرقة الرابعة (الأولى) معرفة العظام، ومعرفة العضلات، والتشريح العام. وفي الفرقة الثالثة يدرس الطالب أعمال جراحية، وقانون الصحة، وتشريح خاص، وفسولوجيا. أما في الفرقة الثانية فيدرس الطالب أمراض باطنة،

وأمرامض ظاهرة، وأعمال جراحية، ومادة طبية، وقانون صحة، وأمراض عامة. وفي الفرقة الأولى (الأخيرة) يدرس الطالب المرحلة الثانية من مواد الفرقة الثانية، إضافة إلى الفسيولوجيا.^(٥١)

وتصرف الكتب لأول مرة على نفقة الحكومة، أما الطالب الذي يبدد كتبه، فيأخذ كتب أخرى على نفقته عقاباً، وكانت المدرسة توزع أحياناً كتباً مستعملة على التلاميذ، لتغطية الاحتياجات،^(٥٢) بسبب صعوبات الطباعة آنذاك، فكان على مطبعة بولاق أن تغطي احتياجات المدارس وسائر الإدارات.

ومدة الدراسة تسعة أشهر كل عام، يجتمع في بدايتها أعضاء مجلس المدرسة، لترتيب وتوزيع الدروس وكيفية تناولها، ورفع تقرير إلى شورى المدارس، ففي بداية السنة الدراسية ١٨٣٧/٣٦ قرر المجلس تقسيم السنة إلى ثلاثة أقسام، كل منها ثلاثة أشهر، خصص القسم الأول لدراسة الكتب الخاصة بالهيئة الخارجية (من الطب البشري)، والقسم الثاني لعلم التشريح والمادة الطبية، والقسم الأخير لدراسة علم الفسيولوجيا أو علمي الأبدان الصحيحة والأجزا (العقاقير أو الأدوية)^(٥٣)

هـ- مشكلات واجهت التعليم البيطري :

واجه تعليم الطب البيطري في مصر في تلك الفترة مشكلات عديدة منها :
أولاً: الدراسة في وسط لا يؤمن بجدوى الطب البيطري، فكان رجال الإدارة الأتراك يعتقدون أنه علم وهمي لا فائدة من تعلمه، وبالغوا في بيان النفقات

التي تتفق في هذا المجال، غير أن محمد علي رفض الاستماع لهم وعنفهم. كما عارض ديوان الجهادية تعيين البياطرة في الجيش برتبة ملازم ثان، وطالب بتعيينهم أسطوات أسوة بالخياطين والحدائين غير أن هامون تمسك بتعيينهم ملازمين، أسوة بخريجي الطب البشري، مفضلاً أن تختفي المدرسة من الوجود على أن تُخرَج أفراداً يخلجون من مركزهم الاجتماعي، وبمساندة محمد علي نفسه أخذ برأي هامون.^(٥٤)

ثانياً: استدعت حاجة العمل تخريج دفعات من الطلاب قبل إتمام الدراسة، فقد واجه هامون في البداية ضغوطاً نفسية وتخرج موقفه مع الإدارة بسبب زيادة عدد خيول الجيش النافقة، وأرجع هامون سبب الظاهرة إلى تأخر المفتش البيطري البولندي في إرسال الخيول المريضة، لذا تعجل هامون في تخريج الدفعة الأولى قبل إتمام الدراسة، فاختار ثمانية طلاب، قال إن معلوماتهم تؤهلهم للخدمة في فرق الفرسان.^(٥٥)

ثالثاً: زيادة الأعباء على هيئة التدريس ونقص عددها، فذكرت لجنة الاختبار عام ١٨٤٣ أن المدرسة تتطلب وجود خمسة مدرسين أجانب وخمسة من أولاد العرب، في حين أنها ليست بها سوى اثنين من أبناء العرب منوط بهما التدريس وعلاج الخيول في الإسطبل ومراجعة قوائم الأدوية.^(٥٦) وحتى بعد عودة لامزج ولاباتو وزيادة أعضاء هيئة التدريس إلى خمسة، لم يكن العدد كافٍ، فقد كانوا مكلفين إلى جانب المهام السابقة بالسفر إلى الأقاليم، للتفتيش على البياطرة في الجفالك والعهد، ومن ثم لا يستطيعون القيام بأعبائهم فيتأخر التعليم البيطري.^(٥٧)

ثانياً: الهيئة البيطرية

تكونت الهيئة البيطرية من عدة عناصر نجملها فيما يلي:

١ - الحكيم (الطبيب)

كان خريجو مدرسة الطب يعينون فور تخرجهم في الجهات لسد العجز، فلما تكررت الشكوى منهم قررت الإدارة ألا يحصل خريج الطب البيطري فور تخرجه على رتبة ملازم ثان بشكل مباشر، وإنما يتم تجربيه في محل العمل لمدة عامين قبل إعطائه رتبة، ويتحدد له راتب في هذه الفترة يساعده على المعاش مدة التجريب، فيترتب له في السنة الأولى راتب قدره مائة قرش شهري، وبدل تعيين (مأكل) وبدل كسوة. وفي السنة الثانية يرتفع راتبه خمسون قرشاً أخرى. ويبقى باسم أسبران أغين (مترقب الرتبة) وفي السنة الثالثة لا يحصل على رتبة ملازم ثان إلا إذا أظهر براعة وشهد له رؤساؤه في العمل.^(٥٨)

أما بالنسبة للأطباء الذين لا يثبتون كفاءة خلال فترة التجريب فيرفتون من جهة عملهم، ويحاولون إلى ديوان المدارس فتعقد لهم لجنة اختبار بمعرفة هيئة التدريس بالمدرسة؛ فمن يصلح منهم للعمل يتم استيداعه بالمدرسة بنصف مرتب، وتقرر اللجنة الفرقة اللائق لها، فيعيد قراءة العلوم ويتدرب ولا يخرج إلا باختبار آخر. أما من لا يصلح فيتقرر له معاش ويتم الاستغناء عن خدماته.^(٥٩) ولا تقبل الإدارة الطعن في الطبيب بعد اعتماده وحصوله على الرتبة؛ ففي قضية نفق بغل أشار مدير جفالك البحيرة إلى الطبيب بأنه عديم

المعرفة، رد ديوان العموم بأن الاتهام غير مقبول، لكون الطبيب يعمل بالمديرية منذ عدة سنوات، ولم يسبق أن شكا أحد في حقه.^(٦٠)

وارتبطت ترقيات البيطريين بالحياة العسكرية؛ فنصت لائحة عام ١٢٦٥هـ على أن يستقر البيطري في رتبة ملازم ثانٍ أربع سنوات ينتقل بعدها إلى رتبة ملازم أول بتقرير من رئيسه المباشر يرفع إلى ناظر الجهادية، أما في الحياة المدنية فيرفع إلى ديوان العموم، ثم يتزقى الملازم أول بعد عامين إلى رتبة يوزباشي.^(٦١) ويتقاضى الطبيب برتبة ملازم ثانٍ راتباً قدره ٢٥٠ قرشاً، فقد صدر أمر كريم "بتعيين سليمان صالح حكيماً بيطرياً على مواشي البارود خانات"^(٦٢) بطره وسواقي المجرة البالغ مقدارها ٣٩٦ رأساً، مع قيده برتبة ملازم ثانٍ بـ ٢٥٠ قرشاً شهرياً، مع ترتيب بدل تعيين له"^(٦٣)

وتعددت اختصاصات الأطباء البيطريين ولم تقتصر على معالجة خيول الميري وحيوانات الجفالك، وإنما أسند إليهم انتقاء الخيول والحيوانات التي تحتاجها الحكومة من الأسواق المحلية في الوجهين القبلي والبحري، وساندهم مفتش عموم الطب البيطري الخواجة هامون فطالب بعدم التدخل في أعمالهم، وتخصيص سفن لنقلهم.^(٦٤) ووافق محمد علي على قرار مجلس الملكية بتعيين أطباء بيطريين بدلاً من نظار المواشي في الفبريقات (المصانع) والورش وإسطبلات المواشي برتبة ملازم ثانٍ.^(٦٥)

ولمراقبة أعمال الأطباء، جرت العادة أن يتم التحقيق في مخالفات الأطباء في ديوان الجفالك أو المعية، الأمر الذي ترتب عليه تأخير بعض القضايا، فلزم الأمر تعديل هذا النظام فطالبتهم الإدارة بتسجيل الأحداث

والوقائع الخاصة بعمل كل منهم شهرياً من نسختين، في دفاتر يتسلمونها سنوياً من مدرسة الطب البيطري؛ نسخة تبقى لديه في دفتر التحريات، والأخرى في دفتر اليومية وترسل إلى الجهات المسؤولة. يتضمن تقرير الطبيب مهام عمله وأعداد الحيوانات الواقعة تحت إشرافه، وتحديد المريض منها، وما تم علاجه، والمشكلات التي تواجهه، وتشريح الحيوانات النافقة وتحديد سبب موتها، بما في ذلك حيوانات الأهالي في المنطقة، لنفادي الأمراض البوائية. (٦٦)

تُرسل يومية الطبيب إلى المدرسة حيث يتم فحصها، ثم تُرسل عن طريق ديوان المدارس إلى ديوان الجفالك، لقيدها بالسجلات وقراءتها بتأني، والاستعلام عما بها من أمر مبهم أو مخالفات، عن طريق مفتش الجورنالجية بالجهة الواردة منها اليومية، ويقوم الأخير بالتحقق من الأمر باستدعاء الطبيب ومفتش الأطباء ومدير العهدة أو الجفالك، والناظر وخدم المواشي إن لزم الأمر، ثم يرفع تقريره للجفالك، مع توصية بحجم عقوبة المخالفين، فيأتيه التصديق على العقوبة أو زيادتها أو تخفيفها للتنفيذ، وإن ثبت موت ماشية بأسباب شخصية تحولت القضية إلى ديوان العموم للتحقيق. (٦٧)

وقد نصت لائحة صحة المواشي على مجازاة الطبيب المهمل في عمله أو المتسبب في نفوق ماشية لأول مرة بالحبس شهراً في محل عمله بلا راتب، فإن تكررت المخالفة يجازى بالضرب من ٢٠٠ - ٥٠٠ كراج. ولديوان العموم عند نظر القضية الرأي الأخير في العقوبة، ففي المخالفة الثانية لأطباء قسم أول كفر الشيخ، وملخصها أن توجه عبد النبي أفندي الطبيب الأول إلى

المحروسة لمدة خمسة وعشرين يوماً، دون أن ينتظر رد مفتش الحكماء على طلبه. فيما توجه زميله بدر أفندي إلى طنطا تاركاً محل عمله أربعة أيام، بحجة شراء مواشي بناء على طلب المدير، وكان عليه انتظار حضور زميله. لذا استصوب مفتش جورنالجية كفر الشيخ ضربهما من ٢٠٠ - ٥٠٠ كراياج، وعليه قرر ديوان العموم ضرب عبد النبي أفندي ٤٠٠ كراياج، وضرب بدر أفندي ٢٥٠ كراياجاً.^(٦٨) وفي العقوبة الأولى لطبيب تسبب في نفوق خمس بقرات سناري تقرر حبسه عاماً كاملاً في محل عمله بلا راتب.^(٦٩) وبذلك تستفيد الحكومة من خبرة الطبيب أثناء فترة الحبس، ويعاقب هو بخصم الراتب وتقييد الحركة.

وتابع محمد علي عمل الأطباء البيطريين باهتمام كبير فشجع المتفوقين منهم وألقى باللوم على المتكاسلين؛ ففي الحالة الأخيرة يرسل للطبيب قائلاً: "ظهر لنا أن الجهة التي أنت مأمور بها، فيها عجز كبير عن باقي الجهات، وذلك نشأ من إهمالك وتكاسلكم، ومرسل الفروق في ذلك بين الجهات، لتعلم درجة إهمالك وتراخيك."^(٧٠) واقتصر تشجيع المجتهدين بخطابات تحمل عبارة "ظهر لنا أن الجهة التي أنت مأمور بها فيها تحسن كبير عن باقي الجهات، لذا أصدرنا أمرنا هذا إليكم، ومعه النسبة التي صارت بكافة الجهات، وتستمرروا في بذل همتمكم العالية"^(٧١) دون تكريم مادي بعلاوة، مكتفياً بما للخطاب الذي يحمل توقيع الباشا ولي النعم من دلالة معنوية.

٢ - معاونو الحكيم والتمرجية

دعت الحاجة في كثير من الجهات إلى تعيين معاون للطبيب البيطري بسبب زيادة الأعباء، فرأت المدرسة الاستفادة من القدر الذي تعلمه التلاميذ المرفوتون من الخدمة والمعينون في وظيفة أميرباخور (رئيس إسطل) فيتم رفعتهم وإعادة تعيينهم معاوني أطباء بالجهات، ويرفع ديوان المدارس الأمر إلى جهات الرفت والتعيين لاتخاذ اللازم. ويبدأ صرف الراتب الجديد مائة قرش من تاريخ تسلمه العمل.^(٧٢) ويساعد المعاون الطبيب في كل الأمور الفنية، وقد يوكله الطبيب في أعمال التطعيم وإحضار الأدوية البيطرية من القاهرة. ويعاقب المعاون عند الإهمال والتغيب عن العمل والتسبب في نفوق الماشية بما يعاقب به الطبيب. أما إذا اختلف مع الطبيب فينقل في إطار بدل مع مماثل له.^(٧٣) أما التمرجي فيعين من بين تلاميذ المدرسة البيطرية، الذين فشلوا في اجتياز الاختبار براتب شهري يبدأ بعشرين قرشاً، على النحو الذي ذكرناه من قبل.

٣ - التفتيش البيطري

ظلت مهمة التفتيش ملقاة على عاتق معلمي المدرسة البيطرية حتى عام ١٨٤٦ حينما عُقدت لجنة في ديوان المدارس، لبحث مشكلات الطب البيطري، واقترحت تعيين عدد كاف من الأطباء في الجهات، واستحداث وظيفة مفتش حكما دائم على كل بضعة أطباء، للإشراف على عملهم، وملاحظة صحة الحيوانات، والأشغال الملقاة على عاتقها، وإبلاغ الجهات المختصة بالعقاب المقترح منه على المقصرين. وقد تم اختيار سبعة مفتشين

في بادئ الأمر، منهم يوزباشي وستة ملازمين أول (جدول رقم ٢). وللمفتش دفتر يومية به استمارات يدون بها تقرير شهري عن أعماله، ويرسله إلى المدرسة، ومنها إلى ديوان الجفالك. وفي هذا الاجتماع وقع كل أعضاء الهيئة البيطرية من المفتشين والأطباء والمعاونين والتمرجية على قانون يحدد مهام كل منهم والعقوبة عند التقصير. وصدّق محمد علي باشا على كل ذلك. (٧٤)

ولم تقتصر أعمال مفتش الحكما على مراقبة الطبيب ومساعديه وإنما تخطتهم إلى كشف إهمال أو تقصير الناظر والخولي والكلافيين والجمّالة وشيوخهم في حق الحيوانات. ففي قضية بعير أصيب بالعمى إهمالاً، طلب ديوان العموم بناء على تقرير مفتش حكما السنبلارين خصم ثمن البعير (٧٠٠ قرش) على ناظر العهدة والجمّال وشيخ الجمّالين ورفتهم من الخدمة. وصدّقت الجمعية الحقانية على القرار. (٧٥) ولمّا ورد بتقرير مفتش حكما جفالك البحيرة أنه لاحظ نقص في المؤون ولاسيما البرسيم وقلة أفراد العمل، مما نتج عنه اختلال صحة المواشي، تحول الأمر فوراً إلى المعية. (٧٦)

ويتعرض المفتش للعقوبة إذا أورد في تقريره معلومات غير دقيقة؛ فلمّا أثبت عمد الحكما عدم دقة شكوى المفتش في حق الطبيب والخولي والميرباخور، رأى ديوان العموم أن يُعاقب المفتش بالعقوبة ذاتها التي كان يستحقها من اتهمهم بالتقصير، لكن المدرسة عارضت القرار، على اعتبار أن عمل المفتش قائم على التجسس، فكان عليه فقط أن يتأكد من صحة المعلومات، وعليه فلا يعاقب إلاّ بالحبس نصف شهر في محل عمله، وصادق ديوان العموم على العقوبة الأخيرة وكذا الجمعية الحقانية. (٧٧)

وعُيّن بالآليات والأقاليم **مفتشو عموم** للإشراف على مفتشي المناطق، يقدم لهم مفتشو المناطق تقريراً نصف سنوي، لرصد عدد الحيوانات النافقة في كل دائرة، ويتم التحقيق في كل حالة على حدة، للوقوف على الوسائل التي تؤدي إلى تحسين صحة الحيوانات وبخاصة الخيل، ويقوم هؤلاء المفتشون بزيارة شون الأدوية والإشراف على الأعلاف والأدوية المرسلّة إلى الآليات. (٧٨)

أما أعضاء هيئة التدريس في مدرسة الطب البيطري فيسمون " **عمد الحكما** " فالى جانب مهامهم التدريسية والعلاجية كانت لهم مهام تفتيشية تتمثل في فحص تقارير الأطباء والمفتشين ومفتشي العموم، والقيام بزيارات سنوية مفاجئة للآليات والجفالك لتفقد أحوالها. أما مدير المدرسة فهو **مفتش عموم البيطرة** في القطر كله، وكان في زيارته السنوية يحدد مدى صلاحية محل إقامة الآليات بالنسبة لصحة الخيول والبغال، ويحدد الأمراض المتوطنة وأسباب انتشارها وطرق الوقاية منها، ويشرف على المستشفيات والإسبيلات، وله حق معاقبة الأطباء ووقفهم عن العمل وطردهم إن لزم الأمر. (٧٩)

جدول رقم (٢)

توزيع هيئة الطب البيطري على الجهات المدنية

مفتشون	تمرجية		معاونون		أطباء		اسم الجهة*
	جدد	موجودون	جدد	موجود	جدد	موجود	
١	١	-	-	-	-	١	ج القليوبية

	١	-	-	-	-	١	ع مجول
	١	-	١	-	-	١	ع نوى
	٢	-	-	-	-	٢	ع منيا الفمح
واحد	٣	-	-	١	١	١	ع وج الشرقية
	١	-	١	-	-	١	قسم العائد
	١	-	-	-	-	١	ع الوادي
	٣	-	-	-	٢	١	ع الصوالح وم. العز
واحد	٣	-	-	-	-	٢	ع كفور نجم وسبنها
	٢	-	-	-	١	١	أقسام السنبلابين
واحد	٣	-	-	-	٢	١	ع وج الدقهلية
	٢	١	١	-	-	٣	ج نبروه
واحد	٢	٢	٢	-	-	٤	ع وج كفر الشيخ
	١	-	-	-	-	١	قسم الشباسات
	٢	١	-	-	١	١	ع قرى الأرز
واحد	٤	-	-	٣	-	٣	ج البحيرة والمنوفية
واحد	١	-	-	-	-	١	ع المناوات وميت قادوس
	-	١	-	-	-	١	م المواشي السودانية
	٢	-	-	-	-	٢	ع الفيوم
	١	-	-	-	-	١	مصلحة جبل الرخام

٧	٣٦	٥	٥	٤	٧	٣٠	المجموع
---	----	---	---	---	---	----	---------

* ج: جفلك ع: عهدة

المصدر: سجل ٢١١١ ديوان مدارس صادر، وثيقة ١٠٦٤ من ديوان المدارس إلى
الكتخدا، ١٣ صفر ١٢٦٢

ثالثاً: الخدمات البيطرية

تعددت ميادين الخدمات البيطرية سواء في الجيش لتوفير الرعاية الطبية
للخيول والبغال العاملة في آليات المدفعية والسواري، أو في المصالح
الحكومية مثل الجفالك والعهد والسلخانات وديوان المواشي وإسطبلات الحكومة
ومضارب الأرز والمصانع. وقد حاولت الإدارة سد العجز قدر الإمكان حتى
صدرت لائحة أواخر عام ١٨٤٨ فحددت "أن يعين ملازم أول وملازم ثان من
البيطريين لكل آلي طوجي سواري وأورطة العرجية، ويقتضي وقت الحرب
أن يكون لكل ٥٠٠ رام (فارس) اثنين من أطباء البيطري، وأن يعين
بإسطبلات الميري من خريجي مدرسة الطب البيطري معاون أول رئيس
إسطل برتبة ملازم أول ومعاشه".^(٨٠)

وعُيّن باقي البيطريين في الأقاليم التي تكثر فيها ماشية الأهالي، بنصف
مرتب، بحد أدنى مائة قرش شهري، ونصف تعيين (بدل طعام)، على أن
يحصلوا من الأهالي على مقابل رمزي لعلاج ماشيتهم. وكانت الإدارة ترسل
توصية إلى عمد الجهات بإسكانهم في أماكن مناسبة.^(٨١)

وتركزت الخدمات البيطرية آنذاك في ثلاثة ميادين هي :

١ - الطب الوقائي:

أدت العادات غير السوية في تشغيل الحيوانات وتغذيتها وكيفية التعامل مع جثث النافق منها إلى زيادة الفاقد، لذا حرص الأطباء البيطريون ومعهم رجال الإدارة في تلك المرحلة على تعديل تلك العادات، في محاولة لوقاية الحيوانات من الأمراض وتقليل الفاقد منها.

وقد أدرك الأطباء البيطريون أن حرارة الشمس خلال فصل الصيف تؤدي إلى سرعة دورة الدم عند الحيوان، بما يؤدي إلى انتشار الأمراض الالتهابية والطاعونية، لذا كان التشديد من قبل الأطباء والإدارة على عدم تشغيل الحيوانات وقت الظهيرة، ويتم وضعها في محلات مظلة، ورش الأرض من حولها بالماء، مع مراعاة أن تشرب المواشي ثلاث مرات يومياً.^(٨٢) وشرحت لائحة تنظيم صحة المواشي أوقات تشغيل كل نوع منها وراحتها، وحددت نوبة تشغيل الماشية في السواقي والنوارج بساعة ونصف،^(٨٣) وحذرت من تشغيل الجاموس وقت الظهر، لتأثره الشديد بالشمس، أما الإبل فيتم تشغيلها وقت الحصاد ليلاً مع ظهور القمر، وتستريح وقت الظهر.^(٨٤) وصدر قرار من ديوان الجفالك يوصي بغرس الأشجار بمحلات تشغيل الماشية عند السواقي وغيرها، ومع وجود قصور في الاستجابة صدر أمر للمديرين والمتعهدين بإعداد كشوف بمقدار الأشجار التي غرست في كل جهة واعتمادها من الأطباء ومفتشيهم قبل إرساله للديوان.^(٨٥)

كما لاحظ الأطباء المشكلات الصحية البيئية، ولاسيما في شمال الدلتا، حيث ينتشر الذباب والناموس صيفاً بسبب كثرة مزارع الأرز، لذا التمس طبيب جفالك كفر الشيخ صرف الخيش اللازم لعمل أغطية للإبل وقاية لها من الذباب والناموس والحر، وصدّق عليه مفتش الحكما، فصدر أمر ديوان العموم بالصرف، دفعاً للضرر. (٨٦)

ومن خلال القضايا لاحظت الإدارة كثرة النافق من الأبقار السناري في مناطق الأحراش؛ فتم التنبيه على جميع المسؤولين بداية من الخولي وحتى المدير بضرورة عزل إناث البقر السناري ومنعه من العمل حفاظاً على الناتج، واستخدام ذكورها في العمل، بعد تعليمه بالحسنى، ومنع رعيها في مناطق الأحراش والمياه الراكدة، ويمنع الأولاد الصغار من رعايتها. (٨٧) وعندما أثبتت التحقيقات أن موت عدد من الجاموس الصعيدي وصغارها في جفالك الشرقية ومديرية الوادي بمرض الخناق والكبد ناتجاً عن ارتفاع الحرارة والرطوبة والرعي في حشائش رديئة ومياه أرز راكدة أوصى ديوان الجفالك بناء على طلب الأطباء عدم تربية الجاموس الصعيدي في شمال الدلتا. (٨٨)

وكان الأطباء البيطريون يستعدون للتقلبات الجوية الفصلية، فمع اقتراب فصل الخريف حيث يكثر الضباب والندا والرطوبة، وما ينتج عنها من أمراض الحمى والتيفوس والاستسقاء والأمراض الدودية والرئوية والجلدية، يتم توزيع قرار من ديوان الجفالك يذكّر الأطباء والعاملين في خدمة الماشية بهذه التقلبات ويوصيهم بإعطاء كل حيوان ما يلزمه من برسيم وعليق وملح طعام، ومراعاة النوعية والكمية حسب إرشاد الطبيب، ومسح جلود الماشية مرتين

يوميًا، لفتح المسام وتنشيطها، ومنع الحيوانات من الشرب من مياه النيل وقت الفيضان، ويفضل أن تشرب من مياه العيون أو من سقايات بعد ترويقها، ويراعى عدم خوض الحيوانات في مياه الترغ حفاظاً على صحتها. (٨٩)

وأدركت الإدارة أن أساس الوقاية من الأمراض يتمثل في الغذاء المتوازن للحيوان، لذا أسندت إلى الأطباء البيطريين التفتيش على غذاء الحيوانات بالجهات التابعة لهم، وتحديد العجز من حيث الكم والنوع، فكتب طبيب جفالك كفر الشيخ أن "مسير" خالية من عليق الحيوانات، فيما عدا كمية محدودة من الدريس، وأن الاعتماد على هذا النوع وحده له خطورته صيفاً. (٩٠) وتوصل الأطباء إلى أن " الذرة الشامية لا تفيد البقر السناري وأن الذرة العويجة (يقصد الرفيعة) أفضل، لاعتيادها عليه في موطنها الأصلي" (٩١)

وتصدت الإدارة والأطباء البيطريون لتعديل السلوكيات غير السوية، وفي مقدمتها التصرف مع جثث الحيوانات، حيث اعتاد الفلاح على طرحها في الطرق والمجاري المائية، بما يؤدي إلى تفشي الأوبئة، فحرص الأطباء على دفن جثث الحيوانات النافقة بعد تشريحها، لمعرفة سبب موتها، كما حرص الأطباء على وئد المرض الوبائي قل تفشيهِ؛ فرفض مفتش حكما جفالك نبروه بيع حصانين بمائة قرش مصابين بمرض معدٍ، وأمر بذبحهما وحرقهما وتطهير أماكن الحرق، واستصوب ديوان الجفالك هذا التصرف. (٩٢)

أما إذا اشتبه الأطباء في مرض وبائي -كما حدث في عهدة الفيوم عام ١٨٤٧- سارع الطبيب ومفتش الحكما ومفتش العهدة بمراسلة جهة الاختصاص، ووضعت الإدارة كل إمكانياتها تحت تصرف الأطباء لمحاصرة

المرض، وفرض حظر صحي على المنطقة بمنع دخول المواشي وخروجها،
وألزم الأطباء بإرسال تقرير يومي عن الحالة.^(٩٣)

وبعد الهدف الحقيقي للعقوبات التي وضعتها الإدارة، ثم نظمتها لائحة
صحة المواشي وقاية للحيوانات من الإهمال، فكان الضرب عقاب التصيير
في خدمة الماشية، والحبس والخصم عقاب إهمال يؤدي إلى موت الماشية -
على نحو ما سبق- ويشهد تنفيذ أحكام الضرب زملاء المهنة للعظة
والاعتبار، ويمنع مشاهدة ضرب الأطباء من هم أقل منهم، وهي قرارات نفسية
مهمة، ففي قضية سفر طبيبي كفر الشيخ دون إذن مفتش الحكما والتي حكم
عليهما فيها بالضرب ٤٠٠ كراج لأحدهما و ٢٥٠ للآخر، ورد بذيل القرار أن
يحضر ضربهما أطباء البيطري والمفتشون فقط، ويتم الضرب بمعرفة البك
مفتش الجورنالجية.^(٩٤) وعندما سجل مفتش حكما كفر الشيخ محذورات
تقصيرية في حق المواشي رأي مدير المنطقة ضرب كل فرد من خدم الماشية
المقصرين خمسين نبوتاً، وضرب الميرباخور مائة كراج. وبعد عرض القضية
على المعية والحقانية وعمد الحكما تم تأييد القرار.^(٩٥)

٢ - الطب العلاجي:

تعرضت الثروة الحيوانية المصرية في كثير من الأحيان لأمراض وبائية
أثرت عليها تأثيراً سلبياً، فكان الهدف المباشر من إنشاء الطب البيطري هو
التوصل إلى علاج مبكر للأمراض الحيوانية قبل أن تتحول إلى وباء. ومن
الأمراض التي نجدها في الوثائق من خلال تقارير الأطباء؛ التهاب الكلى،
التهاب الرئة، السكتة الكبدية، التشنج العصبي، الخناق، الجفار وهو (جرب)

يصيب الإبل، وانحلال الصلب، ويعني التواء فقرات الظهر ويصيب حيوانات الجر والحمل، نتيجة الأحمال الزائدة، والتخمة وتعني إفراط في المأكل يؤدي بحياة الحيوان، وينشأ-حسب تقارير الأطباء- عن امتلاء المعدة بعد جوع شديد، أو تعفن الأعلاف، أو تشغيل الحيوان بعد امتلاء معدته بالطعام.^(٩٦)

وقد حاولت الإدارة توفير العدد اللازم من الأطباء لكنها لم تستطع، فأنشأت استباليه (مستشفى) بكل مديرية، وأعطت الأولوية للمديريات التي بها جفالك، ويعين بكل واحدة طبيب مقيم وطبيب مساعد، بهدف الإشراف على العلاج والتسمين والتلقيح وتربية الناج. ويعطى الطبيب وصلاً بالحيوان الذي يدخل المستشفى، موضحاً به التاريخ، ويبقى الحيوان بالمستشفى فترة (نقاهة) بعد الشفاء حتى لا يتعرض لانتكاسة أخرى.^(٩٧) لكن في حالة انتشار مرض وبائي تزداد المشكلة تعقيداً، فينفق عدد كبير من المواشي قبل وصولها إلى المستشفى، لذا طالب ديوان الجفالك إنشاء مستشفى آخر بالمناطق التي تزيد فيها نسبة الأمراض مثل الفيوم، وشمال الدلتا.^(٩٨)

أما الأدوية والأدوات البيطرية فكانت تصرف من الأجزخانة المركزية بالمحروسة (القاهرة) فيصرف لكل طبيب عند توزيعه على محل عمله الأدوات البيطرية اللازمة ومقدار كاف من الأدوية، فيما يعرف بالأجزخانة المتحركة. ويقوم كل طبيب بتحرير قائمة بالأدوية المطلوبة في إيصالات مطبوعة، كل ستة أشهر لصرها من الأجزخانة المركزية، بعد موافقة الجهات الإدارية التابع لها الطبيب. ويسجل الطبيب الأدوية التي تصرف والأمراض والحالات التي صرفت لها، ثم تعرض قائمة الأدوية المنصرفة على مفتش الحكما لمراجعتها،

وتحديد مدى موافقتها مع الأمراض التي صرفت لها. ويبلغ المفتش الجهات الإدارية عن المخالفات في صرف الأدوية للتحقيق.^(٩٩)

ونظراً لاستغراق الإجراءات فترة زمنية، وطول المسافة بين القاهرة والأقاليم، نبه ديوان الجفالك على الأطباء بضرورة طلب الأدوية قبل شهر من انتهاء الأدوية الموجودة لديهم، وفي حالة الضرورة يمكن شراء الأدوية من أقرب بندر، وصرف ثمنها بإيصال من الجفالك.^(١٠٠) وفي ذلك دليل على وجود الأدوية البيطرية في السوق الحرة متاحة للأهالي، ولم تكن حكراً على الحكومة، وفيه دليل أيضاً على انتشار الوعي لدى الأهالي.

٣- تحسين السلالات :

كان الهدف الأول من تربية الحيوانات في الجفالك الاستثمار، بما تطلب زيادة الإنتاج وتحسين السلالات، لذا كان التأكيد دائماً على الطبيب "بإجراء عملية التشميم والتطيط [التلقيح] مرة كل جمعة، لأجل تكثير الناتج، حسب المرعي في جلب إناث المواشي بجهات الجفالك والعهد"^(١٠١) وعندما أوضح القائمون على الطب البيطري عدم وجود ثيران صالحة للتلقيح، بسبب الذبح واستخدام ما تبقى منها في أشغال منهكة، أصدر محمد علي أمراً إلى العموم بمنع ذبح الثيران واستخدام البقر بخدمات خفيفة دون إرهاق، وأن يجازى من يخالف ذلك.^(١٠٢) وأردف بعدة أوامر أخرى لمنع ذبح الولود من إناث البقر، والعناية بصغارها.^(١٠٣)

وكلف محمد علي بغوص بك باختيار خبراء أجانب من العاملين في

مصر لشراء حيوانات من الخارج، بهدف تحسين النسل وسد العجز في الأشغال؛ فبعث بـغليون بيلان إلى مرسيليا، فأحضر [٧٧٠] ثوراً تم توزيعها على الجفالك^(١٠٤). وأرسل الخواجة ساكني لجلب حمير وبغال من إنطالية، وإرسالها إلى مفتش الجفالك لتوزيعها، وعرض حواظ أثمانها على الأعتاب^(١٠٥).

ولما كان صوف الأغنام المصرية لا يصلح للصناعة، حرصت إدارة محمد علي على تحسين السلالات، وكانت البداية عندما أرسل ملك سردينيا هدية إلى الباشا، بمناسبة تعيين قنصل لمصر هناك، كانت الهدية عبارة عن مائة وخمسين رأساً من غنم المارينوس الأسبانية، ذات الصوف المناسب للمصانع الحديثة، وبرفقتها اثني عشر راع، لتعليم العريان الرعاية السليمة لهذا النوع. ورد محمد علي بإرسال فيل هدية إلى ملك سردينيا^(١٠٦) من هنا بدأ اهتمام محمد علي بتربية الأغنام في الجفالك، فكلف مشايخ العريان بجلب إناث الغنم البلدي في سن سنتين أو ثلاث إلى الجفالك، والكشف عليها بمعرفة أطباء البيطري، وإرسال مندوبين إلى سردينيا وأسبانيا لجلب ذكور أغنام المارينوس، لتحسين النسل^(١٠٧).

رابعاً: مشكلات واجهت الطب البيطري

لم يحقق الطب البيطري في مصر النجاح المتوقع، ففي تقرير لديوان المدارس مطلع سنة ١٨٤٦ ورد أن "الأطباء البيطريين الذين تخرجوا من المدرسة لم يبدوا نشاطاً يذكر في مجال وظائفهم، ولم تثمر أعمالهم النتيجة المرجوة، وهو ما لا يتفق مع ما أنفق عليهم، رغم أن هذا الفن قد ظهرت

فوائده الجمة في أوروبا في خدمة صحة الحيوان" (١٠٨) وشكا مفتش عهد الفيوم من الأطباء المعينين عنده قائلاً "إن وجودهم وعدمه سواء" فأوضح ديوان المدارس أنه تم إرسال بعض التلاميذ إلى أوروبا لتحصيل هذا الفن، ويوصلهم يتقدم الطب البيطري أكثر، وأن الأطباء الموجودين تلقوا علوماً كافية، وأن أي تقصير ناتج عن تراخيهم (١٠٩) ويرجع سبب الظاهرة إلى أن الطب البيطري واجه العديد من المشكلات إبان فترة الدراسة ولعل أهمها :

١- زيادة الأعباء المحالة علي الأطباء وتباعد الجهات التي يخدمون فيها، وصدّق المفتشون على ذلك فالطبيب الواحد محال عليه أكثر من عشرين قرية. (١١٠)

٢- تباطؤ النظار والمديرين والمشايخ في تنفيذ الأوامر الطبية، فحملت الوثائق العديد من شكاوى الأطباء ومفتشي الحكما، فكتب الخوجة هامون إلى الباشا بأن ناظر المواشي يمتنع عن تسليم الحيوانات المريضة للأطباء، وشكا ناظر المواشي أن الأطباء يأخذون الحيوانات السليمة فكتب الباشا إلى الخوجة هامون " إذا وجد الأطباء حيوانات مريضة ورفض الناظر تسليمها فيضعون إشارة على قرونها حتى إذا اشتد عليها المرض لا يتسلمها الطبيب وإنما يرسلها إلينا لاتخاذ اللازم" (١١١) وقد التمس مفتش حكما البحيرة أكثر من مرة ضرورة غرس أشجار وإقامة عرايش للمواشي الشغالة بالسواقي والتوابيت، لحمايتها من الأمراض الناتجة عن تعرضها لحرارة الشمس. (١١٢) ولمّا رصد مفتش الحكما بعهدة السنبلوين مخالفات تؤدي إلى تلف المواشي من إهمال في التغذية

والنظافة، وعلاج بعض الحيوانات بمعرفة الكلافيين والعوام وعدم إرسالها إلى المستشفى، دافع النظار والكلافيين عن أنفسهم بأن الطبيب المذكور يتهمهم زوراً مدفوعاً بالحسد، ثم أثبت التحقيق صحة التهم المذكورة. (١١٣)

٣- تأخر وصول المواشي المريضة إلى المستشفى، فتموت بعيد وصولها، وشكا أعضاء الهيئة البيطرية من هذه الظاهرة كثيراً حتى أصدر محمد علي إرادة بتزجيج رأي مدير مدرسة الطب البيطري بعدم إعطاء إيصال من المستشفى إلا بعد مرور ٢٤ ساعة على وصول الحيوان إليها. (١١٤)

واضطر الأطباء إلى عدم قبول الحيوان الذي يصل متأخراً ولا يرجى شفاؤه، فتضيق المسؤولية بين الكلافيين والنظار والأطباء، لذا صدر أمر بقبول الحيوان أياً كانت حالته، وتوضيح نوع المرض وأيام التأخير في التقرير، ليتسنى للإدارة معاقبة المهمل. (١١٥)

٤- عدم الإبلاغ عن الحيوانات المريضة أو النافقة، فورد في يومية طبيب جفالك الشرقية عدد ٤٨ حيوان نافقين بالنواحي، دون الإشارة إلى أمراضهم فلما تم استجواب الطبيب المسئول قال إنه لم ير هذه الحيوانات وإنما نقل بياناتها من كشوفات الجفالك، فأمر ديوان الجفالك بالتحقيق في القضية، حيث أن عدم إرسال الحيوانات المريضة أو استدعاء الطبيب للكشف وتشريح الحيوانات النافقة لمعرفة السبب أمر ينطوي على تقصير من الجميع، من نظار وكلافيين وأطباء، (١١٦) وقد سجلت الوثائق العديد من هذه الحالات، يوضح عدم ثقة الأهالي والقائمين على خدمة المواشي في الطب البيطري، وعدم توفر الوعي البيطري لديهم.

٥- لم يكن نصيب الطب البيطري من البعثات سوى طبيبين أرسلهما ديوان المدارس لإتمام تعليمهما في فرنسا عام ١٨٤٥ هما إبراهيم أفندي السويكي وعبد الهادي أفندي إسماعيل اللذان تقدما بالتماس لديوان المدارس، بالسماح لهما بإتمام دراستهما في فرنسا لإجادتهما اللغة الفرنسية، فوافق الديوان بعد استشارة عمد الحكما (١١٧)

أدت هذه المشكلات إلى فقدان الثقة في الأطباء البيطريين، وإذا كان محمد علي قد تحمل وتابع فلأنه صاحب مشروع، وقد اختلف الأمر تماماً مع عباس الأول [١٨٤٨ - ١٨٥٤] فعندما فشل الأطباء البيطريون في علاج خيوله الخاصة ضاق بهم ذرعاً وأصدر قراره في ٢٤ مارس ١٨٤٩م بالإطاحة بهم، وجاء بالقرار " إن الخسار الذي سببوه ظاهر ظهور الشمس، فلا محل لاستخدامهم بنفقات باهظة، ولا لتحمل خسائهم من كلا الوجهين، فعليكم عند وصول أمرنا أن تبادروا إلى إلغاء مدرسة الطب البيطري، وفصل عشاوي أفندي وجميع من فوقه ودونه من الأطباء البيطرة المستخدمين في الجهات الأميرية، بعد أن تشتروا نياشينهم، وأن تطردوهم من المصالح الأميرية طرداً، لقد أتلّفوا نحو نصف عدد الخيول الأفرنجية التي جاءت من قبل فلا يجوز بقاؤهم" (١١٨)

فطوى عباس باشا بذلك صفحة الطب البيطري في مصر وهدم حصناً بناه جده، ولا شك أن القرار صدر في عجلة تحمل بين طياتها الكثير من الدلائل، عمل الأطباء البيطريون لحسابهم في علاج مواشي الأهالي واضطرت الحكومة إلى الاستعانة بخبراتهم، كما اضطرت الخديوي إسماعيل

إلى إحضار طبيب بيطري فرنسي وطلب منه عام ١٨٦٥ تعليم مجموعة من التلاميذ بالمدارس الحربية، لكنه عجز عن تعليمهم باللغة العربية، فتم الاستعانة بعبد الهادي أفندي إسماعيل^(١١٩) الذي تقدم ذكره، وأعدت مصر الكثرة مرة أخرى.

الخاتمة

هكذا نجح محمد علي في وضع مصر على أول طريق النهضة البيطرية، فأنشأ للطب البيطري مدرسة، تخير لها هيئة تدريس من الخبراء الفرنسيين والمترجمين، وساندها ودعمها ووفر لها الإمكانيات اللازمة، من قاعات الدرس ومعامل وإدارة وكتب مترجمة، وألحق بها صيدلية ومستشفى للتدريب العملي. وقد تخرج في المدرسة العديد من الكوادر المتميزة، فتعين منهم معيدون بالمدرسة ذاتها، سرعان ما ترقوا وأخذوا على عاتقهم مهمة التدريس، وكان حظ الطب البيطري من البعثات قاصراً، نتيجة لظهور كوادرها بعد معاهدة لندن، حينما ثبّطت همة محمد علي إثر تحطم مروعه التوسعي.

وأفرزت المدارس البيطرية هيئة طبية شبه متكاملة، ساهمت في العناية بالثروة الحيوانية التي كانت تمثل أحد أضلاع مربع الإنتاج الزراعي والصناعي، وعلى عاتقها قامت حركة النقل والمواصلات وجر المدافع وما استحدث في الجيش من سلاح الفرسان. وفي ظل عدم استقرار ملكية الأرض الزراعية، لجأ الفلاح إلى الاستثمار في الثروة الحيوانية، حيث لا ينازعه في ملكيتها أحد. وكان للطب البيطري أثره في تأمين هذا النوع من الاستثمار إلى

حد ما، بما أذن بنقلة نوعية في الاقتصاد المصري، ومن ثمَّ في هيكل المجتمع.

وأشارت الدراسة إلى طغيان الطابع العسكري للدولة العلية على قطاع الطب البيطري، شأنه في ذلك شأن باقي القطاعات، فكان الترقى في وظائفه برتب عسكرية وخلع ونياشين. وقد أفرز الطب البيطري مجموعة من الأفندية، نجحوا في شق طريقهم، سواء في خدمة الجيش أو المصالح الحكومية أو العهد والجفالك أو في العمل الحر، بعد أن طُردوا من الخدمات الأميرية ونجحوا في تعديل بعض السلوكيات غير السوية في المجتمع ونجحوا في تعديل بعض السلوكيات غير السوية في المجتمع إزاء الحيوانات، وشكلوا مع غيرهم من الأفندية نواة طبقة جديدة أفادت المجتمع المصري ثقافياً وسياسياً فترة الاحتلال البريطاني.

الحاشية :

- (١) تقرير دوهاميل في: محمد فؤاد شكري وآخرون، بناء دولة مصر محمد علي (القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٤٨)، ص ص ٣٠٧، ٣٠٨
- (٢) دفتر ٨١٣ ديوان خديوي تركي، وثيقة ٢٧٠، من مجلس الملكية إلى مأمور الديوان الخديوي، ٨ صفر ١٢٥٢هـ/ مايو ١٨٣٦م
- (٣) المصدر نفسه، وثيقة ٢٦٠ من مجلس الملكية إلى مأمور الديوان الخديوي، ٨ صفر ١٢٥٢هـ/ مايو ١٨٣٦م
- (٤) دفتر ٢٨٦ شورى المعاونة، وثيقة ١٣٤٠ من شورى المعاونة إلى الخزندار، ٤ ربيع آخر ١٢٥٨هـ/ مايو ١٨٤٢م
- (٥) دفتر ٧٩٢ ديوان خديوي تركي، وثيقة ١١١ من المجلس العالي إلى ديوان خديوي، ١٤ ذو القعدة ١٢٤٨/ إبريل ١٨٣٣م
- (٦) تقرير دوهاميل في: شكري وآخرون، مرجع سابق، ص ٣١٦
- (٧) دفتر ٢٠ معية تركي، وثيقة ١٣٣ منشور عام من المعية إلى الجيش، ٢ شعبان ١٢٤١هـ/ مارس ١٨٢٦م
- (٨) دفتر ٢٥ معية تركي، وثيقة ١٨ من الجناب العالي إلى كتحدا بك، ٣ ذو الحجة ١٢٤١هـ/ يوليو ١٨٢٦م
- (٩) دفتر ٧٤٣ معية تركي، وثيقة ٧ من الديوان الخديوي إلى حبيب أفندي، ١٦ ربيع آخر ١٢٤١هـ/ ديسمبر ١٨٢٥م
- (١٠) دفتر ٢٨٢ شورى المعاونة، وثيقة ١٠٨٨، شورى المعاونة إلى عباس باشا، ١٦ رمضان ١٢٥٢هـ/ ديسمبر ١٨٣٦م

- (١١) محفظة رقم ٢ معية سنية (عرضحالات وثائق)، وثيقة ١٢ من محمد علي إلى الديوان الملكي ، ٨ رمضان/١٢٦٠ /سبتمبر ١٨٤٤
- (١٢) دفتر ٧٨٤ ديوان خديوي، وثيقة ٧٨، من المجلس العالي إلى ديوان الخديوي، عام ١٢٤٧ /١٨٣٢م
- (١٣) دفتر ٨ معية سنية عربي، أمر عام من الكتخدا باشا إلى نظار محطات الماشية من السودان إلى الجيزة، ١٤ ربيع أول /١٢٦٤ /فبراير ١٨٤٨م
- (١٤) تقرير دو هاميل في شكري وآخرون، مرجع سابق، ص ٣١٤
- (١٥) أحمد عزت عبد الكريم، تاريخ التعليم في عصر محمد علي (النهضة المصرية، القاهرة: ١٩٣٨) ص ٣٠٩، ٣١٠
- (١٦) دفتر ٧٦٨ خديوي تركي، وثيقة ٥٨٦ من مجلس الجهادية إلى الخزيندار والخواجة جواني، ٢١ محرم ١٢٤٧هـ/ يوليو ١٨٣١م
- (١٧) المصدر نفسه، وثيقة ٢٨٨ من ناظر الجهادي إلى مجموعة منهم هامون وخسرو أغا، ٢٩ ذو الحجة ١٢٤٦هـ/ يونيو ١٨٣١م
- (١٨) دفتر ٧٧ معية تركي، وثيقة ٩٠ من الجناب العالي إلى وكيل ناظر الجهادية، ٥ صفر ١٢٥٢هـ/ مايو ١٨٣٦م
- (١٩) دفتر ٧٤٠ معية تركي، وثيقة ١٧٦ من الديوان الخديوي إلى ميخائيل الترجمان، ٩ ذو الحجة ١٢٤٣هـ/ مايو ١٨٢٨م
- ودفتر ٧٣٩ معية تركي، وثيقة ١٣ من ديوان خديوي إلى محافظ رشيد، ٩ ذو الحجة ١٢٤٣هـ/ مايو ١٨٢٨م
- (٢٠) أحمد عزت عبد الكريم، مرجع سابق، ص ٣١٢، ٣١٤، ومحفظة ٦١ أبحاث (تعليم) وثيقة ٦٧٧ من ديوان المدارس إلى المهندسخانة، ٦ شعبان ١٢٦٣هـ/ يوليو ١٨٤٧م

- (٢١) محفظة ٥٨ أبحاث (تعليم) ملف ٢ من محضر جلسة شورى المدار، صورة المكاتب المحررة من ناظر شورى المدارس إلى ناظر مدرسة الطب البيطري، ١٧ ذو القعدة ١٢٥١هـ/ مارس ١٨٣٦م
- (٢٢) محفظة ٦٠ أبحاث (تعليم) ملف ١، مكاتب ٢٨١ من ديوان المدارس إلى شورى المعاونة، ٢٠ صفر ١٢٥٩هـ/ مارس ١٨٤٣م
- (٢٣) دفتر ١٢٧ مدارس عربي، وثيقة ٥١٩ من الديوان إلى مدرسة الطب البيطري، ٥ صفر ١٢٦٥هـ/ ديسمبر ١٨٤٨م
- (٢٤) أحمد عزت عبد الكريم، مرجع سابق، ص ص ٣١٠، ٣١٤، ٣٢٣
- و محفظة ٥٨ أبحاث (التعليم) وثيقة ٢٩٩ أمر إلى حبيب أفندي ١٦ ذو الحجة ١٢٤٣هـ/ يونيو ١٨٢٨م
- (٢٥) محفظة ٦١ أبحاث (التعليم) ملف ٣، مكاتب رقم ٢٠٣ من ديوان المدارس على ديوان الجفالك، ١٨ ربيع آخر ١٢٦٢هـ/ إبريل ١٨٤٦م
- (٢٦) محفظة ٦٠ أبحاث (التعليم) ملف ١، ترجمة الوثيقة ٢٠٥٦ من ديوان المدارس إلى شورى المعاونة، ٣ ذو القعدة ١٢٥٩هـ/ نوفمبر ١٨٤٣م
- (٢٧) سجل ٢١١١ ديوان مدارس، ترجمة الوثيقة ١٠٦٤ من ديوان المدارس إلى الكتخدا، ١٣ صفر ١٢٦٢هـ/ فبراير ١٨٤٦م
- (٢٨) محفظة ٦٠ أبحاث (التعليم) ملف ١ ترجمة الوثيقة ٢٠٥٦ من ديوان المدارس إلى شورى المعاونة، ٣ ذو القعدة ١٢٥٩هـ/ نوفمبر ١٨٤٣م
- (٢٩) المصدر نفسه
- (٣٠) محفظة ٥٩ أبحاث (التعليم) ملف ٢، وثيقة ٢٠٧٣ تقرير مقدم إلى شورى المعاونة بشأن تنسيق المدارس، ٢٠ ذو القعدة ١٢٥٧هـ/ يناير ١٨٤٢م

(٣١) دفتر ١٢٧ مدارس عربي، وثيقة ٥١٩ من الديوان إلى مدرسة الطب البيطري، ٥ صفر ١٢٦٥هـ/
ديسمبر ١٨٤٨م، ص ١٢٥٣

(٣٢) محفظة ٦١ أبحاث (التعليم)، ملف ٣، مكاتبة ٢٦٥ من ديوان المدارس إلى مدرسة الطب البيطري،
٢١ محرم ١٢٦٢هـ/يناير ١٨٤٦م

(٣٣) تتلقى المدرسة التجهيزية تلاميذها من مدارس المبتدیان ثم تجهزم على مدار أربع سنوات للدراسة في
المدارس العليا من مهندسخانة وطب بشري وبيطري وغيرها. محفظة ٥٩ أبحاث (التعليم) ملف ١ لائحة
تنظيم دروس المدرسة التجهيزية، ديوان المدارس بجلسة ١٨ ذو القعدة ١٢٥٢هـ/مارس ١٨٣٧

(٣٤) محفظة ٥٩ أبحاث (التعليم) ملف ١ ، صورة المكاتبة ٥٥ في ١٦ ذو القعدة ١٢٥٢

(٣٥) محفظة ٦١ أبحاث (التعليم) ملف ٣، مكاتبة ٢٢١ من ديوان المدارس إلى مدرسة الطب البيطري، ٧
محرم ١٢٦٢هـ/يناير ١٨٤٦م

(٣٦) محفظة ٦٠ أبحاث (التعليم) ملف ٢، مكاتبة ٨٣ إلى الديوان الخديوي، ٩ ذو القعدة ١٢٦٠هـ/نوفمبر
١٨٤٤م

(٣٧) محفظة ٥٩ أبحاث (التعليم) ملف ٢، وثيقة ٢٠٧٣ تقرير مقدم إلى شورى المعاونة بشأن تنسيق
المدارس، ٢٠ ذو القعدة ١٢٥٧، ومحفظة ٦٠ أبحاث (التعليم) ملف ٣، مكاتبة ٣٧٩ إلى مدرسة الطب
البيطري، ٢ ربيع أول ١٢٦٢هـ/مارس ١٨٤٦م

(٣٨) محفظة ٦١ أبحاث (التعليم) ملف ٥، مكاتبة ١٢٤٣ ديوان المدارس إلى جميع النظار، ١٠ جماد آخر
١٢٦٣هـ/مايو ١٨٤٧م

(٣٩) محفظة ٦٠ أبحاث (التعليم) ملف ٣، من ديوان المدارس إلى المهندسخانة، عرضحالات، ١٠ جماد
آخر ١٢٦١هـ/يونيو ١٨٤٥م

(٤٠) المصدر نفسه، مكاتبة رقم ٩ إلى جميع المدارس، ٣ رمضان ١٢٦٠هـ/سبتمبر ١٨٤٤

(٤١) رُخمه: بضم أولها كبراج سميك من الجلد مثبت في عصا

(٤٢) محفظة ٦٠ أبحاث (التعليم) ملف ٣، وثيقة ٥٣ إلى تفتيش نبروه، ٥ شعبان ١٢٦١هـ/ نوفمبر ١٨٤٤م

(٤٣) المصدر نفسه، مكاتبة رقم ٤٠٠ إلى مدرسة الألسن، ١٩ جماد أول ١٢٦١هـ/ نوفمبر ١٨٤٤م

(٤٤) جاويش: رتبة عسكرية تركية بمعنى رقيب، وهو يعلق ثلاث شرائط على عضده الأيسر.

(٤٥) أونباشي: رتبة عسكرية تركية بمعنى عزف، وهو يعلق شريطين على عضده الأيسر.

(٤٦) محفظة ٥٩ أبحاث (التعليم) ملف ٢، نتيجة امتحان مدرستي الطب البيطري والزراعة، ١٠ ذو القعدة ١٢٥٥هـ/ يناير ١٨٤٠م

(٤٧) محفظة ٥٨ أبحاث (التعليم) ملف ٣، ترجمة المكاتبة الفرنسية التي قدمها مسيو لافارق ومسيو لاباتور المعلمين بالطب البيطري بأبي زعل، ٢٤ ذو الحجة ١٢٥٢هـ/ فبراير ١٨٣٧م

(٤٨) أحمد عزت عبد الكريم، مرجع سابق، ص ٣٢٠

(٤٩) محفظة ٦٠ أبحاث (التعليم) ملف ١، مكاتبة رقم ١١٨ من ديوان المدارس إلى شورى المعاونة، ٢٣ محرم ١٢٥٩هـ/ فبراير ١٨٤٣م

(٥٠) أحمد عزت عبد الكريم، مرجع سابق، ص ص ٣١٤، ٣١٧

(٥١) سجل ٢١١١ ديوان مدارس، ترجمة الوثيقة ١٠٦٤ من ديوان المدارس إلى الكتخدا، ١٣ صفر ١٢٦٢هـ/ مايو ١٨٤٦م

(٥٢) محفظة ٦٠ أبحاث (التعليم) ملف ٢، مكاتبة رقم ١٥٨ بتاريخ ٢١ ذو القعدة ١٢٦٠هـ/ نوفمبر ١٨٤٤م

(٥٣) محفظة ٥٨ أبحاث (التعليم) ملف ٣، ترجمة المكاتبة الفرنسية التي قدمها مسيو لافارق ومسيو لاباتور المعلمين بالطب البيطري بأبي زعل، ٢٤ ذو الحجة ١٢٥٢هـ/ فبراير ١٨٣٧م

(٥٤) أحمد عزت عبد الكريم، مرجع سابق، ص ص ٣١١، ٣١٥

(٥٥) المرجع السابق، ص ص ٣١٤، ٣١٥

- (٥٦) محفظة ٦٠ أبحاث (التعليم) ملفاً، ترجمة الوثيقة رقم ٢٠٥٦ من ديوان المدارس إلى شورى المعاونة، ٣ ذو القعدة ١٢٥٩هـ/نوفمبر ١٨٤٣م
- (٥٧) سجل ٢١١١ ديوان مدارس، ترجمة الوثيقة رقم ١٠٦٤ من ديوان المدارس إلى الكتخدا، ١٣ صفر ١٢٦٢هـ/مايو ١٨٤٦م
- (٥٨) امحفظة ٦١ أبحاث (التعليم) ملفاً، مكاتبة رقم ٢٥٣ من ديوان المدارس إلى المعية، ١٦ ذو الحجة ١٢٦٤هـ/نوفمبر ١٨٤٨م
- (٥٩) المصدر نفسه
- (٦٠) ديوان الجفالك، سجل ٥٦٦٧ج/٤/١/٦/ب/٤ دفتر مضبطة قيودات القضايا الواردة بورشة الجورنالات، وثيقة ٨٩، صورة شرح إلى مدير جفالك البحرية، ٦ شوال ١٢٦٣هـ/سبتمبر ١٨٤٧م
- (٦١) سجلات ديوان مجلس أحكام مصر، دفتر أمور إدارة وإجراءات، س٧/٣٣/١، ص ٤٢٨
- (٦٢) مصانع الذخيرة
- (٦٣) دفتر ١٨٨٤ أوامر، وثيقة ٩٣ أمركريم إلى محافظ المحروسة، ٢٢ رجب ١٢٦٢
- (٦٤) دفتر ٧٩٨ ديوان خديوي تركي، وثيقة ٢٠٢ من شورى الجهادية إلى ديوان الجهادية، ١٩ جماد أول ١٢٥١هـ/سبتمبر ١٨٣٥م
- (٦٥) دفتر ٨١ معية تركي، وثيقة ١٩٨ من الجناح العالي إلى وكيل ناظر مجلس ملكية، ٢١ رمضان ١٢٥٢/ديسمبر ١٨٣٦م
- (٦٦) ديوان الجفالك، سجل ٥٦٦٨ ج/٤/٦/١/٢ دفتر قيد القرارات الطبية بالمعية، استمارة في ١٨ رجب ١٢٦٣هـ/أغسطس ١٨٤٧م
- (٦٧) المصدر نفسه، إفادة في ٢٠ شعبان ١٢٦٣هـ/سبتمبر ١٨٤٧م
- (٦٨) ديوان الجفالك، سجل ٥٦٦٧ج/٤/١/٦/ب/٤ دفتر قيد مضبطة قيودات القضايا، إفادة في ٢٩ شوال ١٢٦٣هـ/نوفمبر ١٨٤٧م

- (٦٩) ديوان الجفالك، سجل ٥٦٦٨ ج/٤/٦/١/٢ دفتر قيد القرارات الطبية بالمعية، إفادة حكم في ٢٨ رجب ١٢٦٣هـ / أغسطس ١٨٤٧م
- (٧٠) دفتر ١٩ أوامر، وثيقة ٥ ، أمر كريم إلى حكيم مواشي نصف أول نبروه، ٢٠ شوال ١٢٦٣هـ / نوفمبر ١٨٤٧م
- (٧١) المصدر نفسه، وثيقة ١٩ أمر كريم إلى حكيم مواشي عهدة مجول (بالقليوبية حالياً)، ٢٠ شوال ١٢٦٣هـ / نوفمبر ١٨٤٧م
- (٧٢) ديوان الجفالك، سجل ٥٦٦٨ ج/٤/٦/١/٢ دفتر قيد القرارات الطبية بالمعية، إفادة في ٥ شوال ١٢٦٣هـ / نوفمبر ١٨٤٧م
- (٧٣) ديوان الجفالك، سجل رقم ٥٦٦٧ ج/٤/٦/١/ب/٤ دفتر مضبطة قيودات القضايا بورشة الجرنالات، وثيقة ٩٢ خطاب إلى الجمعية الحقانية، في ١١ شوال ١٢٦٣ هـ / نوفمبر ١٨٤٧م
- (٧٤) سجل ٢١١١ ديوان مدارس، ترجمة الوثيقة ١٠٦٤ من ديوان المدارس إلى دولة الكتخدا، ١٣ صفر ١٢٦٢هـ / فبراير ١٨٤٦م
- (٧٥) ديوان الجفالك، سجل ٥٦٦٧ ج/٤/٦/١/ب/٤ دفتر مضبطة قيودات القضايا الواردة بورشة الجرنالات، وثيقة ٥٦، صورة جواب محرر إلى الجمعية الحقانية، في ٢٧ صفر ١٢٦٣هـ / فبراير ١٨٤٧م
- (٧٦) ديوان الجفالك، سجل ٥٦٦٧ ج/٤/٦/١/أ/٣ دفتر قيد جرنالات القضايا الواردة، قضية رقم ٧٢٥، في ١٥ صفر ١٢٦٣هـ / فبراير ١٨٤٧م
- (٧٧) المصدر نفسه، وثيقة ٧٠، جواب إلى الجمعية الحقانية، في ٨ جماد أول ١٢٦٣هـ / مايو ١٨٤٧م
- (٧٨) سجلات ديوان مجلس أحكام مصر، دفتر أمور إدارة وإجراءات، س ٧ / ٣٣ / ١ ، ص ص ٤٥٧، ٤٥
- (٧٩) المصدر نفسه، ص ٤٥٨
- (٨٠) المصدر نفسه، ص ٤٢٨
- (٨١) محفظة ٦١ أبحاث (التعليم) ملف ٥، مكاتب ١٨٢ من ديوان المدارس إلى المعية، ٢٦ ذو الحجة ١٢٦٤هـ / نوفمبر ١٨٤٨م

(٨٢) ديوان الجفالك، سجل ٥٦٦٨ ج/١/٢/٦/٤ دفتر قيد القرارات الطبية بالمعية، عرض في ٢٢ رجب ١٢٦٣هـ/ أغسطس ١٨٤٧م

(٨٣) هي مسألة تقديرية نظراً لعدم انتشار الساعات في الريف المصري آنذاك

(٨٤) ديوان الجفالك، سجل ٥٦٦٨ ج/١/٢/٦/٤ دفتر قيد القرارات الطبية بالمعية، إفادة في ١٨ رجب ١٢٦٣هـ/ أغسطس ١٨٤٧م

(٨٥) المصدر نفسه، قرار في ٢ شوال ١٢٦٣هـ/ نوفمبر ١٨٤٧م

(٨٦) المصدر نفسه، إفادة في ١٩ شوال ١٢٦٣هـ/ نوفمبر ١٨٤٧م

(٨٧) المصدر نفسه، إفادة في ١١ شعبان ١٢٦٣هـ/ سبتمبر ١٨٤٧م

(٨٨) ديوان الجفالك، سجل ٥٦٦٧ ج/٤/١/٦/٤ دفتر مضبطة قيودات القضايا الواردة، إفادة في ٤ رمضان ١٢٦٣/ أكتوبر ١٨٤٧م

(٨٩) المصدر نفسه، صورة قرار طبي في ٢٢ رمضان ١٢٦٣/ أكتوبر ١٨٤٧م

(٩٠) ديوان الجفالك، سجل ٥٦٦٨ ج/١/٢/٦/٤ دفتر قيد القرارات الطبية بالمعية، إفادة في ٢٩ رجب ١٢٦٣هـ/ أغسطس ١٨٤٧م

(٩١) المصدر نفسه، إفادة في ٤ شعبان ١٢٦٣هـ/ سبتمبر ١٨٤٧م

(٩٢) المصدر نفسه، إفادة في ١٩ شوال ١٢٦٣هـ/ نوفمبر ١٨٤٧م

(٩٣) المصدر نفسه، إفادة في ٢٨ شعبان ١٢٦٣هـ/ سبتمبر ١٨٤٧م

(٩٤) ديوان الجفالك، سجل ٥٦٦٧ ج/٤/١/٦/٤ دفتر مضبطة قيودات القضايا، إفادة في ٢٩ شوال ١٢٦٣هـ/ نوفمبر ١٨٤٧م

(٩٥) المصدر نفسه، وثيقة ٨٤، ٢١ رجب ١٢٦٣هـ/ أغسطس ١٨٤٧م

(٩٦) راجع على سبيل المثال: ديوان الجفالك، سجل ٥٦٦٨ ج/١/٢/٦/٤ دفتر قيد القرارات الطبية بالمعية، إفادة في ٢٤ شعبان ١٢٦٣هـ/ سبتمبر ١٨٤٧م، وإفادة في نهاية شعبان، من السنة نفسها.

- (٩٧) سجلات ديوان مجلس أحكام مصر، دفتر أمور إدارة وإجراءات، س٧/٣٣/١، ص ص ٤٢٦، ٤٢٧
- (٩٨) ديوان الجفالك، سجل ٥٦٦٨ ج/٤/٦/١/٢ دفتر قيد القرارات الطبية بالمعية، إفادة في ١٨ رجب ١٢٦٣هـ/ أغسطس ١٨٤٧م
- (٩٩) سجلات ديوان مجلس أحكام مصر، دفتر أمور إدارة وإجراءات، س٧/٣٣/١، ص ص ٤٢٦-٤٣٠
- (١٠٠) ديوان الجفالك، سجل ٥٦٦٨ ج/٤/٦/١/٢ دفتر قيد القرارات الطبية بالمعية، إفادة في ٢٨ شعبان ١٢٦٣هـ/ سبتمبر ١٨٤٧م
- (١٠١) ديوان الجفالك، سجل ٥٦٦٧ ج/٤/٦/١/ب/٤ دفتر مضبطة قيودات القضايا، إفادة في ٤ رمضان ١٢٦٣هـ/ أكتوبر ١٨٤٧م
- (١٠٢) دفتر ٢٨٠ شورى المعاونة، وثيقة ١٤٥٢ من الجناب العالي إلى زكي أفندي، ٢٤ محرم ١٢٥٥هـ/ إبريل ١٨٣٩م
- (١٠٣) دفتر ٢٨٢ شورى المعاونة، وثيقة ٢١٣ من من شورى المعاونة إلى عباس باشا، ٢٢ صفر ١٢٥٦هـ/ مايو ١٨٣٩م
- (١٠٤) الوقائع المصرية، عدد ١٣٠، ٦ شوال ١٢٦٤هـ/ نوفمبر ١٨٤٠م
- (١٠٥) دفتر ٢٨٨ شورى المعاونة، وثيقة ١٣١ أمر عال إلى زكي أفندي، ١٢ محرم ١٢٥٩هـ/ فبراير ١٨٤٣م
- (١٠٦) محفظة رقم ١، مجلس بلاط الملك، صورة من تقرير أرسله مسيو Acerbi نائب قنصل فرنسا في مصر إلى Metternich مدير العلاقات الخارجية لملك فرنسا، بدون تاريخ
- (١٠٧) دفتر ٢٥ أوامر، وثيقة ٣٤٢، أمر كريم إلى مدير الأقاليم الوسطى، ٢٦ محرم ١٢٥٠هـ/ يونيو ١٨٣٤م
- ودفتر ٥٩ معية تركي، وثيقة ١٧٣ من الجناب العالي إلى بغوص بك، ١٨ جماد آخر ١٢٥٠هـ/ ديسمبر ١٨٣٤م

- (١٠٨) سجل ٢١١١ ديوان مدارس، ترجمة الوثيقة ١٠٦٤ من ديوان المدارس إلى الكتخدا، ١٣ صفر ١٢٦٢هـ/ فبراير ١٨٤٦م
- (١٠٩) محفظة ٦٠ أبحاث (التعليم) ملف ٣، مكاتبة رقم ١١ جماد آخر ١٢٦١هـ/ يونيو ١٨٤٥م
- (١١٠) سجل ٢١١١ ديوان مدارس، ترجمة الوثيقة ١٠٦٤ من ديوان المدارس إلى الكتخدا، ١٣ صفر ١٢٦٢هـ/ فبراير ١٨٤٦م
- (١١١) دفتر ٦٢ معية تركي، وثيقة ٦١٢، من الجناب العالي إلى الخواجة هامون، ٢٨ محرم ١٢٥٠هـ/ يونيو ١٨٣٤م
- (١١٢) ديوان الجفالك، سجل ٥٦٦٨ج/ ٤/٦/٢/١ دفتر قيد القرارات الطبية بالمعية، إفادة في ١٦ شعبان ١٢٦٣هـ/ سبتمبر ١٢٤٧م
- (١١٣) ديوان الجفالك، سجل ٥٦٦٧ج/ ٤/٦/١/ب/٤ دفتر مضبطة قيودات القضايا، وثيقة ٣٨، صورة خطاب محرر إلى الجمعية الحفانية، غرة محرم ١٢٦٣/ ديسمبر ١٨٤٦م
- (١١٤) دفتر ٨١ معية تركي، وثيقة ١٦٩، من الجناب العالي إلى وكيل ناظر الجهادية، ١٥ رمضان ١٢٥٢هـ/ ديسمبر ١٩٣٦م
- (١١٥) سجلات ديوان مجلس أحكام مصر، دفتر أمور إدارة وإجراءات، س ٧ / ٣٣ / ١، أوامر صادرة لمفتشي الحكما البيطريين، ١٩ محرم ١٢٦٤هـ/ ديسمبر ١٨٤٧م، ص ٤٢٥
- (١١٦) ديوان الجفالك، سجل ٥٦٦٨ج/ ٤/٦/٢/١ دفتر قيد القرارات الطبية بالمعية، إفادة في ٢٠ شعبان ١٢٦٣هـ/ سبتمبر ١٢٤٧م
- (١١٧) محفظة ٦٠ أبحاث (التعليم) ملف ٣، مكاتبة ٢٦٩، من ديوان المدارس إلى مدرسة الطب البيطري، ٩ محرم ١٢٦١هـ/ يناير ١٨٤٥م
- (١١٨) محفظة ٦٢ أبحاث (التعليم) ملف ١، ترجمة المكاتبة التركية رقم ٣٧، من الجناب العالي إلى البك الكتخدا، ٢٩ ربيع آخر ١٢٦٥هـ/ مارس ١٨٤٩م

(١١٩) محفظة ٦٣ أبحاث (التعليم) ملف ٢، وثيقة ١٢٧، إلى ناظر المدارس الحربية، ٥ جماد آخر
١٢٨٢هـ/ أكتوبر ١٨٦٥